دراسات لغوية:

مُخَالَفَاتُ ابنِ مَكْتُوم النَّحويَّةُ لِشَيْخِهِ أَبي حَيَّان في كتابِهِ "الدُّرّ اللَّقِيط"

Disagreements on the grammatical isssues between Ibn Al-Maktūm and his teacher Abu Ḥayyān in his book "Al-Dur Al-Laqīt"

Perbezaan pendapat mengenai isu tata bahasa antara Ibn Al-Maktūm dan gurunya Abu Ḥayyān dalam bukunya "Al-Dur Al-Laqīt"

الوليد حسن علي مُسَلَّم*

مُلخَّص البحث:

يَهْدِفُ هذا البَحْثُ إلى التِقاطِ مُخَالفَاتِ ابنِ مَكْتُوم النّحويّة لِشَيْخِهِ أبي حَيَّان في كِتَابِ **الدُّرّ اللَّقِيط**، وإِظْهَارِ آرَائِهِ واختياراتِهِ فِي ذَلك، وما اعْتَمَدَ عليه من أَدِلَّة، على وَفْقِ تَفَاعُلِ المَنْهَجَينِ الوصفيّ والتّحليليّ. تَوَصَّلَ البَحثُ إلى أَنَّ ابنَ مَكْتُوم اقتصَرَ في **الدُّرّ اللَّقِيط** على مُنَاقشاتِ أبي حيّان للزمخشريّ وابنِ عطيّةَ في آرائهما النّحويّة فِي تَفسيرِهِ، ورُدُودِهِ عليهما، وقد تَبِعَ ابنُ مَكْتُوم شَيْخَهُ أبا حيّان في مُخَالفَاتِهِ النّحويّةِ للزمخشريّ وابنِ عطيّةَ –على كثرتها– وانتصرَ لها واستغنى بأقوالِهِ في الردّ عليهما، إلّا في ستِ مسائلَ خَرَجَ فيها عن مَأْلوفِهِ وخَالَفَ شَيْخَهُ، وأَخَذَ بما تَرَجَّحَ عنده من أَدِلَّة، وتَمَثَّلَتْ هَذه المخَالفَاتُ في: إِجَازةِ إتيانِ (أنْ) المصدريّةِ ظَرفَ زمانٍ، وإِجَازةِ نصبِ المفعولِ مَعهُ دونَ تَقَدُّمِ فعلٍ بَعْدَ مُبْتَدَأٍ مَحْذُوفِ الخَبْر، واختصاصِ الاسمِ المبهَمِ بجوازِ البناءِ عندَ الإضافةِ إلى مَبنيّ، وإِجَازة حَذْفِ الموصوفِ وإقامةِ الصّفةِ كَلمةِ (أيّ) مُقَامه، ومنعِ العطفِ على اسم (إنَّ) بالرَّفع مطلقاً، وترجيحِ عدمِ حذف المعطوف وحرف العطف الواو.

الكلمات المفتاحيّة: ابن مكتوم، أبو حيّان، الدّرّ اللَّقيط، المخالفات النّحويّة.

* جامعة الملك خالد بالمملكة العربية السعوديّة، جامعة أم درمان الإسلاميّة بالسودان.

البريد الإلكتروني: amosalam1977@gmail.com

أرسل البحث بتاريخ: ٢٠٢١/١/٢م، وقبل بتاريخ: ٢٠٢١/٥/٢م.

Abstract

The aim of this research is to get to know the disagreements on the grammatical issues between Ibn Maktoum and of Abu Ḥayyān in his book Al-Dur Al-Laqīt. His stand, opinions and choices in the issues will be explained. Based on the evidence that the reasearcher relied on and based on the descriptive and analytical methods used in the study, the study observed that Ibn Maktūm restricited his discussion of the views of Abu Ḥayyān on the grammatical views of Zamakhshari and Ibn ʿAṭiyyah in their tafsīr of which he rejected. Ibnu Maktūm stood by his teacher Abu Ḥayyān's opinions in rejecting the views of Zamakhshari and Ibn ʿAṭiyya except on six issues that he disagreed with his teacher and relied on his own evidence, namely: the permissibility of the article (ʾan) as the category of ẓarf for place; the persibbility of the 'naṣb' ob the object without a preceeding verb after the subject whose predicate is omitted; the specification of ambiguous noun to be 'mabni' if added to another 'mabni'; the permissibility of omitting the adjective that can take the shape of a normal word of 'ay' in its place; the prohibition of conjunction on the noun of 'innā' and preferring the preserving of the noun before conjunction and the article 'wau'.

Key words: Ibn Maktūm, Abū Ḥayyān, Al-Dur Al-Laqīṭ, Grammatical Disagreements.

Abstrak

Tujuan penyelidikan ini adalah untuk mengetahui perbezaan pendapat dalam isu nahu di antara Ibn Maktūm dan Abu Ḥayyān dalam bukunya Al-Dur Al-Laqīt. Pendirian dan pendapat beliau dalam beberapa isu nahu akan dijelaskan. Berdasarkan sumber pengkaji dan berdasarkan kaedah deskriptif dan analitik yang digunakan dalam kajian ini, di antara pemerhatian kajian ialah: Ibn Maktūm membincangkan pandangan Abu Ḥayyān mengenai pendapat Zamakhshari dan Ibn ʿAṭiyyah yang berkenaan dengan nahu dalam tafsir mereka yang ditolak olehbeliau. Ibnu Maktūm bersetuju dengan pendapat gurunya Abu Ḥayyān dalam menolak pandangan Zamakhshari dan Ibn ʿAṭiyya kecuali pada enam isu yang dia tidak bersetuju dengan gurunya itu dan bergantung pada hujahnya sendiri, iaitu: kebolehlaksanaan artikel (ʾan) sebagai kategori ẓarf untuk tempat; keseragaman objek 'naṣb' tanpa kata kerja sebelumnya setelah subjek yang predikatnya dimansuhkan; spesifikasi kata nama samar untuk menjadi 'mabni' jika ditambahkan ke 'mabni' yang lain; keharusan untuk menghilangkan kata sifat yang berstruktut kata biasa dan 'ay' sebagai gantinya; larangan kata penghubung pada kata nama 'innā' dan kecenderungan beliau untuk mengekalkan kata nama sebelum kata penghubung dan artikel 'wau'.

Kata kunci: Ibn Maktūm, Abū Ḥayyān, Al-Dur Al-Laqīṭ, Isu Nahu.

مقدمة

لقد كان أحمد بن عبد القادر بن أحمد –المشهور بابن مَكْتُوم، والمكَنَّى بأبي محمد، والملَقَّب بتاج الدِّين عالماً لغوياً كبيراً وحاذقاً نحوياً ضَلِيعاً، كثر مدحُهُ وعظم الثناءُ عليه، فقال عنه ابنُ الجَزَرِيّ: (ابنُ مَكْتُوم إمامٌ عالمٌ نحويٌّ أستاذٌ، سمع الكثير وكتب وجمَعَ)،[1] وقال عنه الصَّفَدِيّ: (كان فاضلاً في النّحو قيّماً بغرائبه، متيّماً ما تشعّبَ من مذاهبه، جمع فيه وعلّق، وفاض وغلّق، وطارَ فيه إلى غايات النّجوم وحلّق، وخطَّهُ كما يُقال: طريقة بذاتها، متفردة بلَذَّاتها).[2] عاش بمصر في المدة من ٦٨٢ حتى ٧٤٩هـ، وتتلمذ على يد النّحّاس الحَلبيّ، وشرف الدين الدِّمْيَاطِيّ، وابن الصَّائِغ، ثُمّ لازم أبا حَيّان فترةً طويلةً وسمع منه وقرأ عليه، فأفاد منه وأتقن على يده كثيراً من العلوم.[3] وكان ابن مَكْتُوم مَيَّالاً إلى آراء أبي حَيّان حَفياً بها ومنتصراً لها، فحملَهُ ذلك على تأليف كتاب **الدّرّ اللّقيط** – المطْبُوع بهامش **البحر المحيط** – جَمَعَ فيه مناقشات أبي حيّان اللغويّة في تفسيره لآراء الزمخشريّ في كشافِهِ وابن عطيّة في مُحَرَّرِهِ، وردوده عليهما، ولأنّه كان مُعتَزّا بآراء شيخه أبي حيّان فقد اكتفى بنقل كلامه وردوده على الزمخشريّ وابن عطيّة، وصَرَّحَ بأنّه جَرّدَ ذلك لنفسه، وجعلَهُ عمدةً عند الوحشة لأنسه،[4] إلّا أنّه لم يكن مقلِّداً له سائراً في ركبه من غير تَبَصُّر، إنّما كان يبحث عن الدّليل ويعتمده؛ لذلك خالَفَهُ في بعض المسائل حينما رأى ضعفَ حُجَجِهِ فيها. ومخالفاتُ ابنِ مَكْتُوم النّحويّة لأبي حيّان في **الدّرّ اللقيط** على الرغم من قِلَّتِها إلّا أنّها تكشف عن شخصيته النّحويّة التي تجمع الأقوال والتّأويلات، وتُجري المناقشات وتخلص إلى التّرجيحات، فهو إمام مجتهدٌ مُتَّزِنٌ، وشملتْ مخالفاتُهُ لأبي حيّان مسائلَ نحويّة وصرفيّة ودلاليّة وبلاغيّة، وحصرَ البحثُ دراستَهُ في المسائل النّحويّة دون غيرها.

وتتمثلُ مشكلةُ البحث في تجميع المسائل النّحويّة من كتاب **الدّرِّ اللّقيطِ** التي خالَفَ فيها ابنُ مكتوم أبا حيّان في مناقشاته لآراء الزمخشريّ وابن عطيّة النّحويّة في تفسيرهما مخالفةً صريحةً، وتجليّة ما حملَهُ على هذه المخالفات، ومناقشةِ ذلك. والمقصودُ بالمخالفة الصريحة، المسائل التي صرّح فيها ابنُ مكتوم بمخالفته لأبي حيّان أو عَرَضَ فيها للخلاف، واختار منها رأياً مخالفاً له.

أولاً–مخالفتُهُ لأبي حيّان في جواز إتيان (أنْ) المصدريّة نيابة عن ظرف الزمان:

يرى أكثرُ النّحويّين أنّ (ما) المصدريّة وما دخلت عليه تختصُّ بالنيابة عن ظرف الزمان، ومنعوا مشاركةَ (أنْ) المصدريّة لها في ذلك،[5] خلافاً لابن جِنّي الذي يرى أنّ (أنْ) المصدريّة مثل (ما) المصدريّة في النيابة عن ظرف الزمان،[6] واستشهد بقول سَاعدة بن جُؤَيَّة:

وتاللهِ مَا إنْ شَهْلَةٌ أمُّ واحدٍ بأوْجَدَ منّي أنْ يُهانَ صغيرُها[7]

الشاهد قولُهُ: (أنْ يُهانَ صغيرُها) حيث شاركت (أنْ) (ما) في النيابة عن ظرف الزمان، والتقدير: وقتَ أنْ يُهان صغيرها، وتَبِعَهُ في ذلك الزمخشريُّ، وحَمَلَ عليه قولَهُ تعالى: ﴿أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ﴾،[٨] وقولَهُ تعالى: ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ﴾،[٩] وقولَهُ تعالى: ﴿لَتَأْتُنَّنِي بِهِ إِلَّا أَن يُحَاطَ بِكُمْ﴾؛[١٠] أي: إلّا وقتَ الإحاطةِ بكم، ورَفَضَ أبو حيّان هذا الحَملَ قائلاً: (وَإِنْ عَنَى أَنَّ: أَنْ وَالْفِعْلَ، وَقَعَتْ مَوْقِعَ الْمَصْدَرِ الْوَاقِعِ مَوْقِعَ ظَرْفِ الزَّمَانِ؟ كَقَوْلِكَ: جِئْتُ خَفُوقَ النَّجْمِ، وَمَقْدَمَ الحاجّ، وَصِيَاحَ الدِّيكِ؟ فَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ، لِأَنَّ النَّحْوِيِّينَ مَضَوْا عَلَى أَنَّهُ لَا يَقُومُ مَقَامَ ظَرْفِ الزَّمَانِ إِلَّا الْمَصْدَرُ الْمُصَرَّحُ بِلَفْظِهِ، فَلَا يَجُوزُ: أَجِيءُ أَنْ يَصِيحَ الدِّيكُ، وَلَا جِئْتُ أَنْ صَاحَ الدِّيكُ)، [١١] فمَنَعَ أبو حيّان بهذا إتيانَ (أنْ) و(ما) المصدريّتين نيابة عن ظرفِ الزمان، والمرَجَّحُ أنّه يقصدُ بـ: (ما) غيرَ الوقتيّة، وهي التي تقدّرُ مع صلتها، بمصدرٍ، ولا يَحْسُنُ تقديرُ الوقت قبلها، نحو: يُعجبني ما صنعت، أي صنعك، ولا يقصد (ما) الوقتيّة وهي التي تقدّر بمصدر، نائبٍ عن ظرفِ الزمان، وتسمى ظرفيّة أيضاً، كقوله تعالى: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾.[١٢] وخالف ابنُ مَكْتُوم أبا حيّان في منعه إتيان (أنْ) المصدريّة نيابة عن ظرف الزمان، ورجّح ما يراه ابن جِنّي والزمخشريّ مستشهداً بما قالاه،[١٣] ويظهر لي صحةُ ما ذهب إليه ابنُ مكتوم؛ وذلك للشواهد التي تسنده، وقد قال عنها ابن هشام: (ومعنى التّعليل في البيت والآيات [يقصد التي استدل بها ابن جني والزمخشري] ممكن، وهو متّفق عليه؛ فلا معدل عنه)،[١٤] ولأنّه لا دليل على التفريق بين (أنْ) المصدريّة و(ما) المصدريّة في النيابة عن ظرف الزمان، فلا مبرر في استثناء الظرف، وقد وجدتُ أبا حيّان نفسَهُ يُعْرِبُها ظرفَ زمانٍ في قوله تعالى:﴿وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ﴾،[١٥] قال: (هذا استثناءٌ متصلٌ، ولا حاجة إلى دعوى الانقطاع، وهو استثناءٌ من ظرف زمان عامٍّ أو من علة كأنّه قيل: ولا تعضلوهنّ في وقت من الأوقات إلّا وقت أن يأتين بفاحشة)،[١٦] في حين رفض هذا في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ﴾[١٧] وغيره؛ ولعلّ السببَ في هذا الاضطراب طولُ المدة التي قضاها في تأليف **البحر المحيط** أو محاولتُهُ الردّ على الزمخشريّ الذي أراد أن ينتصر لمذهبه المعتزليّ بنفي المشيئة عن الله تعالى في أفعال العباد، فأوَّلَ المصدر من أنْ وما دخلت عليه على أنّه في محل نصب ظرف؛ وجعل التقدير: وَمَا تَشَاءُونَ الطاعة إلّا وقت يَقْسِرُهُمْ عليها، وأقحمَ كلمةَ (يَقْسِرُهُمْ)،[١٨] فنفى أبو حيّان هذا الإعرابَ وانتقدَ إقحامَ كلمة (يَقْسِرُهُمْ)، ووَصَفَ فعلَهُ هذا بأنّه دَسِيسَةُ الِاعْتِزَالِ، وقال: (ومذهبُ أهل السُّنَّةِ أنّه نَفيٌ لِقدرَتِهِم على الاختراع وَإِيجَادِ المعاني فِي أَنْفُسِهِمْ، ولا يردُّ هذا وُجُودُ ما لهم مِنَ الِاكْتِسَابِ).[١٩]

ثانياً–مخالفتُهُ لأبي حيّان في نصب المفعول معه دون تقدّم فعلٍ بعد مبتدأٍ محذوفِ الخبر:

ذَهَبَ البصريون إلى أنّ المفعول معه منصوبٌ بالفعل الذي قبله بتوسّط الواو، وذهب الكوفيون إلى أنّه منصوب على الخلاف، وذهب الزّجّاج إلى أنّه منصوب بعامل مقدّر؛ لأنّ الفعل قبله لا يعمل فيه مع وجود الواو بينهما، وذهب الأَخْفَش إلى أنّه منصوبٌ بانتصابِ (مع)،[٢٠] وحينما أعربَ ابنُ عطيّة (شُرَكاءَكُمْ) في قوله تعالى: ﴿مَكَانَكُمْ أَنتُمْ وَشُرَكاءَكُمْ﴾[٢١] – على قراءة الفتح – مَفْعُولاً مَعَهُ، وَالْعَامِلُ فِيهِ اسمُ الفعلِ، و(أَنتُم) مبتدأ لخبر محذوف، تقديره: مخزيون أو مهانون، انتقدَهُ أبو حيّان ورفضَ إعرابَهُ وقال: (وَلَوْ كَانَ أَنْتُمْ مُبْتَدَأٌ وَقَدْ حُذِفَ خَبَرُهُ، لَمَا جَازَ أَنْ يَأْتِيَ بَعْدَهُ مَفْعُولٌ مَعَهُ تَقُولُ: كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ بِالرَّفْعِ، وَلَا يَجُوزُ فِيهِ النَّصْبُ)،[٢٢] وبيّنَ الشِّهَاب الْخَفَاجي سببَ رفض أبي حيّان إعراب ابن عطيّة وقال: (لأنّه يَصيرُ مثل كلُّ رجلٍ وضيعتُهُ، ومثله لا يصحُّ فيه ذلك؛ لعدم ما يكون عاملًا فيه)،[٢٣] وهذا ما عليه أكثرُ النّحويّين، قال سيبويه: (وأَمّا أنتَ وشأْنُك، وكلُّ امرئٍ وضيعَتُهُ، وأنتَ أعلمُ وربُّك، وأشبه ذلك، فكلُّه رَفعٌ لا يكونُ فيه النّصبُ)،[٢٤] وقال السِيرافيّ: (ولا يجوز كلُّ رجل وضيعتَهُ، ولا أنتَ وشأنَكَ، فتنصب الثاني)،[٢٥] وجزم ابنُ مالك بأنّ من ادّعى جواز النّصب في (كلُّ رجل وضيعتَهُ) فقد ادّعى مالم يقلْهُ عربيٌّ.[٢٦] وقد خالَفَ ابنُ مكتوم شيخَهُ أبا حيّان في رفضه إعراب ابن عطيّة، وقال: (أجازه الصَّيْمَريّ، صاحب كتاب **التَّبصرة**)،[٢٧] وهذا منه تبنٍّ لرأي الصَّيْمَريّ؛ لأنّه أوردَهُ في معرض إنكار أبي حيّان على ابن عطيّة من غير تعليق ولا نكير منه، والخلافُ في نصب المفعول معه دون تقدّم فعل عليه متفرعٌ من الخلاف في ناصبه، فالذين جعلوا ناصبَهُ الفعلَ أو شبهَهُ امتنعوا عن نصبه إذا لم يتقدّم عليه فعلٌ أو شبهُهُ، وما وردَ من كلام العرب فيه نصبُ المفعول معه من غير أن يتقدم عليه فعلٌ أو شبهُهُ خرَّجوه على أنّه منصوبٌ بفعل مضمر، وهذا رأي جمهور النّحويّين، [٢٨] ويبدو لي أنّ الصَّيْمَريّ قد أخذ برأي الأخفشِ القائلِ بأنّ المفعول معه منصوبٌ بانتصاب (مع)، وهذا الذي حملَهُ على إجازة نصب (كلُّ رجلٍ وضيعتَهُ) إذ التقدير عنده: كلُّ رجلٍ مع ضيعته،[٢٩] فلما وُضِعَتْ الواوُ موضعَ (مع) لم يكن بالإمكان إثباتُ الإعراب فيها؛ لأنّها حرفٌ، فانتقل إلى ما بعدها فانتصبَ على الظرف، إذ إنّ الواو مهيئةٌ لانتصاب هذا الاسم انتصابَ الظرف، على نحو ما حَصَلَ في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتَا﴾،[30] فالأصلُ (غيرُ الله) برفع غير، فلمّا وُضِعَتْ (إلّا) مكانها، ولا تَصلحُ للرفع ارتفعَ ما بعدها (لفظُ الجلالةِ) على ما كانت (غيرُ) مرتفعةً به وهو النعت.[٣١]

ثالثاً–مخالفتُهُ لأبي حيّان في اختصاص المبهم بجواز البناء عند الإضافة إلى مبنيّ:

ذهب جمهور النّحويّين إلى أنّ الاسم المبهم يكتسبُ البناءَ جوازاً إذا أُضيف إلى مبنيّ، وهذا البناءُ مختصٌ بالمبهمات، فإذا كان المضافُ غيرَ مبهم لم يُبْنَ،[٣٢] وهذا ما يُعرف بالبناء العارض المكتسب، ومن ذلك

قولُهُ تعالى على وفق قراءة نَافِع والكِسَائِيّ: ﴿فَلَمَّا جاءَ أَمْرُنا نَجَّيْنا صالِحاً وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِنَّا وَمِنْ خِزْيِ يَوْمَئِذٍ﴾،[٣٣] بفتح (يَوْمَئِذٍ) وَهِيَ فَتْحَةُ بِنَاءٍ؛ لِإِضَافَتِهِ إلى إِذْ،[٣٤] وقوله تعالى: ﴿أَن يُصِيبَكُم مِّثْلَ مَا أَصَابَ قَوْمَ نُوحٍ﴾،[٣٥] في قراءةِ مَنْ فَتَحَ (مِثْلَ) على أنّها مبنيّةٌ على الفتح؛ لأنّها اكتسبتِ البناءَ من إضافتها لـ: (ما)، ومنه قولُ النابغة الذبيانيّ:

على حينَ عَاتَبْتُ المشِيبَ عَلَى الصِّبَا فَقُلْتُ أَلَمِا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ [٣٦]

الشاهد في قوله (حينَ) بالبناء على الفتح؛ لأنّه اكتسب البناء من إضافة جملة (عَاتَبْتُ) إليه، وذهب أبو حيّان إلى أنّ اكتساب البناء بسبب الإضافة إلى المبنيّ ليس مختصّاً بالأسماء المبنيّة، إنّما يجوزُ في سائرها، واستدلّ على ذلك بقول النابغة الذبيانيّ: [٣٧]

أَتَانِي أَبَيْتَ اللّعْنِ أنّكَ لُمْتني وتِلْكَ التي تَسْتَكُّ منها المسَامعُ
مَقَالةَ أنْ قد قلْتَ: سوفَ أنالهُ وذلك مِن تِلْقَاءِ مِثْلكَ رائِعُ [٣٨]

شاهده في ذلك كلمة (مقالةَ) بالفتح في هذه الرواية على أنّها مبنيّة؛ لأنّها مضافةٌ إلى (أنْ)، فخالفَهُ ابنُ مَكْتُوم ورَفَضَ البناء إلّا للمبهمات من الأسماء،[٣٩] وما ذهب إليه ابنُ مكتوم حَسَنٌ؛ لأنّه الكثيرُ الشائعُ في لغة العرب، وهو الذي ثبتَ عن أكثر النّحويّين،[٤٠] وما ذهب إليه أبو حيّان خروجٌ عن الأصل بلا دليل؛ إذ الأصلُ في الأسماء عدمُ البناء، وشاهدُهُ لا يقوى على إثبات ما ذهب إليه من خروجٍ عن الأصل؛ لأنّ كلمة (مقالة) برواية الفتح مُتَأَوَّلَةٌ على أنّها منصوبة على إسقاط الباء أو بفعل محذوف تقديره (أعني) أو على المصدريّة، وفي البيت إشكال، وهو إضافة (مقالة) إلى (أنْ قلت) في تقدير: مقالة قولك، ولا يُضاف الشيء إلى نفسه،[٤١] وروى السيوطيّ عن ابن مكتوم أنّ أبا حيّان كُوتِبَ من غَزَّة في كلمة (مقالة)، فأجاب: (بأنّ مَنْ نَصَبَها بَنَاها على الفتح؛ لإضافتها إلى مبنيّ، فرأيتُ أنّ هذا الجوابَ فيه نظرٌ؛ لأنّهم نصوا على أنّه ليس كلّ ما يضاف إلى مبنيّ يجوزُ بناؤه، وإنّما ذلك مخصوصٌ بما كان مبهماً، وقد ذكرتُ له ذلك بعدُ فأذعن له).[٤٢]

رابعاً–مخالفتُهُ لأبي حيّان في إجازة حذف الموصوف وإقامة الصفة (أيّ) مُقَامه:

أجاز النّحويّون حذفَ الموصوفِ وإقامة الصفة مُقامَهُ، إذا دلّ عليه دليلٌ،[٤٣] وذكر بعضُهُم شروطاً لهذا الحذف، لَخّصَهَا ابنُ يعيش في قوله: (حذف الموصوف إذا كانت الصفةُ مفردةً متمكِّنة في بابها غيرَ مُلْبِسة، نحوَ قولك: "مررت بظريفٍ"، و"مررت بعاقلٍ"، وشِبْهِهما من الأسماء الجاريةِ على الفعل؛ فأمّا إذا كانت الصفةُ غيرَ جارية على الفعل، نحوَ: "مررت برجل أيّ رجلٍ، وأيّمَا رجلٍ"، فإنّه يمتنع حذفُ الموصوف، وإقامةُ الصفة مُقامَه؛ لأنّ معناه كاملٌ، وليس لفظُه من الفعل)،[٤٤] وقد أخذ أبو حيّان بهذه

الشروط؛ فمنع حذف الموصوف وإقامة صفته (أيّ) مُقَامه، وأنكر على الزمخشريّ،[٤٥] حينما أجازه في إعراب قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن طِينٍ ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلًا ۖ وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُ ۖ ثُمَّ أَنتُمْ تَمْتَرُونَ﴾،[٤٦] التقدير: وأي أجل مسمى عنده، فقال ردّا عليه: (وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ الصِّفَةِ إِذَا كَانَتْ أَيًّا وَلَا حَذْفُ مَوْصُوفِهَا وَإِبْقَاؤُهَا، فَلَوْ قُلْتَ مَرَرْتُ بِأَيِّ رَجُلٍ تُرِيدُ بِرَجُلٍ أَيِّ رَجُلٍ لَمْ يَجُزْ)،[٤٧] فخالَفَ ابنُ مَكْتُوم شيخَهُ في منع حذف الموصوف وإقامة الصفة كلمة (أيّ) مقامه، ونصّ على الجواز، ورجّح مذهب الزمخشريّ،[٤٨] واستشهدَ بقول الفرزدق:

إذا حاربَ الحجّاجُ أيَّ منافِقٍ عَلاهُ بسيْفٍ كلّما هُزَّ يَقْطَعُ[٤٩]

وشاهده في ذلك (أيَّ منافِقٍ) إذ التقدير منافقاً أيَّ منافق، فحذف الموصوف (منافقاً) وأقام صفتَهُ (أيّ) مُقَامَهُ، وإنّي أرى أنّ السّماع يؤيدُ ما ذَهَبَ إليه ابنُ مَكْتُوم في مخالفته لشيخه، ومن السّماع أيضاً في هذه المسألة قولُهُ تعالى: ﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾،[٥٠] أوردَ ابنُ هشام أنّ تقدير المعنى في الآية: (أَي عَدَلَكَ فِي صُورَةٍ أَيِّ صُورَة)،[٥١] وقال الألوسيُّ: (فَعَدَلَكَ في صورةٍ أيِّ صورةٍ، أي في صورة عجيبة، ثم حَذَفَ الموصوف زيادةً للتفخيم والتعجيب).[٥٢]

خامساً–مخالفته لأبي حيّان في منع العطف على موضع اسم (إنَّ) بالرفع مطلقاً:

ذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز العطفُ على موضع اسم (إنّ) بالرفع قبل تمام الخبر على كلّ حال، وذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز العطف على موضع اسم (إنّ) بالرفع قبل تمام الخبر،[٥٣] واشترط الفرّاءُ في الجواز عدم ظهور الإعراب في اسم (إنّ)؛ لتسهل المخالفة. وهذا يعني أنّ النّحويّين متفقون على جواز العطف على موضع اسم (إنّ) بالرفع بعد تمام الخبر، ومختلفون في جواز العطف على موضع اسم (إنّ) بالرفع قبل تمام الخبر، فمنعه البصريون على كلّ حال؛ لأنّ الخبر سيكون خبراً عن منصوب ومرفوع قد عمل فيهما عاملان مختلفان، فيجيء من ذلك أنّ يعمل في الخبر عاملان مختلفان وهذا محالٌ،[٥٤] لأنّهم يرون أنّ خبر (إنّ) مرفوعٌ بها، وتأولوا الشواهد التي ظاهرها العطف على موضع اسم إنّ، وأجاز الكوفيون العطف على موضع اسم إنّ قبل النّسخ، واحتجوا بشواهد منها قولُهُ تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ والنَصَارَى﴾،[٥٥] الشاهدُ عندهم عَطْفُ (الصَّابِئُونَ) على موضع (إنّ) قبل تمام الخبر، وقد ذهب سيبويه وجمهورُ البصريين إلى أنها مبتدأٌ خبرُهُ محذوفٌ: والنّيةُ فيه التّأخير، والتّقدير: (والصابئون كذلك)،[٥٦] وذُكرت تخريجات عديدة لرفع (الصَّابِئُونَ)، غير أنّ هذين الإعرابين هما موضع الخلاف في هذه المسألة. وجاء عن العرب قولهم: (إنَّك وزيدٌ ذاهبان)، و(أنهم أجمعون ذاهبون)،[٥٧] وحينما قال سيبويه بغلط هذه الأقوال عن العرب، ردّ عليه ابنُ مالك بقوله: (وغلَّطَ سيبويه مَنْ قال: "إنَّك وزيدٌ ذاهبان"، و "أنّهم أجمعون ذاهبون" وهذا غير مرضي منه –رحمه الله– فإنّ المطبوع على العربية

لو جازَ غلطُهُ في هذا لم يُوثق بشيء من كلامه، بل يجب أن يعتقد الصواب في كلّ ما نطقت به العرب)،[٥٨] ومن الشواهد أيضاً قول الشاعر:

مَنْ يَكُ أَمْسَى بالمدينةِ رَحْلُهُ فإِنِّي وَقيَّارٌ بهَا لغَرِيبُ[٥٩]

الشاهد قوله: (وَقيَّارٌ) حيث عطفَهُ على اسم إنّ قبل مجيء الخبر. ونقل أبو حيّان الإجماعَ على جواز العطف على موضع اسم (إنّ) بعد تمام الخبر، وأورد مذهب الكوفيين في جواز العطف على موضع (إنّ) قبل تمام الخبر من غير رفض له،[٦٠] وعند إعرابه (الصَّابِئُونَ) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصارى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾،[٦١] قال: (إنّهُ معطوفٌ على موضع اسم إنّ؛ لأنّه قبل دخولِ إنّ كان في موضعِ رفعٍ، وهذا مذهبُ الكِسَائِيِّ وَالْفَرَّاءِ؛ أَمَّا الكسائيُّ فإنّه أَجَازَ رفعَ المعطُوفِ على الموضع سَوَاءٌ كان الاسم مِمَّا خَفِيَ فيه الإعراب أو مِمَّا ظَهَرَ فِيهِ؛ وَأَمَّا الفَرَّاءُ فإنّه أَجَازَ ذلك بشرط خَفَاءِ الإعراب، واسم إنَّ هُنَا خَفِيَ فِيهِ الإعراب)،[٦٢] ولم ينكر هذا الإعراب بعد إيراده له كما أنكر وجهين آخرين لإعراب الكلمةِ نفسِها. وكذا فعل عند إعراب قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلائِكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾،[٦٣] برفع (ملائكتُهُ) في قراءة ابن عباس؛[٦٤] غير أنّ ابن مَكْتُوم خالَفَ شيخَهُ وخالفَ ما أجمع عليه النّحويون، وما ذهب إليه البصريون دون الكوفيين، وما ذهب إليه الكوفيون دون البصريين، فمنع العطف على موضع اسم (إنّ) مطلقاً، سواء كان بعد تمام الخبر المتّفَق عليه أم قبله الذي قال به الكوفيون؛ بحجة أنّ الرَّافِع هو الابتداء، وقد زال بدخول (إنّ).[٦٥] قلتُ: ما ذَهَبَ إليه ابنُ مَكْتُوم في هذه المسألة ليس بشيءٍ؛ لمخالفته إجماع النّحويّين في العطف على موضع اسم إنّ بعد تمام الخبر، ورَدِّهِ السَّمَاع، وتَرْكِهِ التَّأويل السَّهْل، وأخذه بالتّأويل المتَكَلَّف، وتَخَلِّيه عن التَّوْجِيهِ المصَحِّحِ للمعنى في إعراب قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هادُوا وَالصَّابِئُون...﴾، في العطف على موضع اسم إنّ قبل الخبر.

سادساً:-مخالفتُهُ لأبي حيّان في ترجيح عدم حذف المعطوف وحرف العطف الواو:

نصّ الكسائيّ، وابن مالك، وابن هشام، والسيوطيّ وغيرُهم على جواز حذف المعطوف وحرف العطف الواو إذا دلّ دليلٌ على ذلك، ومنعَهُ السهيليّ، وابن عصفور، وابن الضائع،[٦٦] وأخذ أبو حيّان بجواز الحذف، وذكر ذلك في كتابه **ارتشاف الضرب**،[٦٧] وأعرب به قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ وَسَرَابِيلَ تَقِيكُمْ بَأْسَكُمْ﴾،[٦٨] ذكر أنّه اقْتُصِرَ عَلَى ذِكْرِ الحَرِّ إِمَّا لأَنَّ مَا يَقِي الحرَّ يَقِي الْبَرْدَ كما قَالَهُ الزَّجَّاجُ أو حُذِفَ الْبَرْدُ لدلالةِ ضدّه عليه كما قاله الْمُبَرِّدُ، فيكون التقدير: سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ وَالْبَرْدَ بحذف حرف العطف والمعطوف.[٦٩] وقال الله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ﴾،[٧٠] ذكر أبو حيّان (أَنَّ (مَن) فاعلُ لَا يَسْتَوِي، وَحُذِفَ مُقَابِلُهُ، وَهُوَ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ بَعْدِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ؛ لِوُضُوحِ الْمَعْنَى، وَحَذْفُ الْمَعْطُوفِ لِدَلَالة المقابل كثيرة)،[٧١] فيكون التقدير: لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ

أَنفَقَ مِن قَبْلِ الفَتحِ ومن بعده بحذف واو العطف والمعطوف. وخالف ابنُ مكتوم شيخَهُ في هذه المسألة ورجّح حذفَ المبتدأ الأول والمبتدأ الثاني، والتقدير عنده: وَمَنْ أَنْفَقَ مُبْتَدَأٌ، وَأُولَئِكَ مبتدأٌ خَبَرُهُ مَا بعده، والجملةُ فِي مَوْضِعِ خَبَرِ مَن.[٧٢] وما رجّحه أبو حيّان هو الأولى؛ لكثرة وروده في كلام العرب، كقولهم: (أكلت لحماً سمكاً تمراً) أي: وسمكاً وتمراً، وكقولهم: (راكب الناقة طليحان) أي: راكب الناقة والناقة طليحان، وكقول النابغة الذبياني:

فَما كانَ بَيْنَ الخَيْرِ، لَوْ جاءَ سالِماً أبو حَجَرٍ إلاَّ لَيالٍ قَلائِلُ.[٧٣]

والتقدير: بين الخير وبيني، وهو أقلّ تكلفاً وأيسر تقديراً، وما ذهب إليه ابن مكتوم فِيهِ تَفْكِيكٌ لِلْكَلَامِ، وَخُرُوجٌ عَنِ الظَّاهِرِ لِغَيْرِ مُوجِبٍ، ومخالفة للسياق في آيتي النّحل والحديد، ففي آية النّحل خُصّ الحَرّ بالذكر؛ لأنّ وقاية الْبَرْدِ وردت سابقاً في قوله تعالى: ﴿لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ﴾،[٧٤] فاقتصر هنا على الوقاية من الحرّ فتكامل المعنى، وفي آية الحديد ليس المقام لإظهار فضل الإنفاق فحسب، إنّما لإظهار فضل الإنفاق مع السَبق إلى الإسلام.

الخاتمة

موضوعُ هذا البحث هو ابن مكتوم وكتابه (الدّرّ اللّقيط من البحر المحيط)، الذي أَوْدَعَهُ مناقشاتِ شيخِهِ أبي حيّان للزمخشريّ وابنِ عطيّة والردّ عليهما في ما ذكراه في تفسيريهما، والتّنبيه على أخطائهما في الأحكام الإعرابية، وألّفَهُ لنفسه وجعلَهُ عمدةً عند الوحشة لأنسه، إذ كان نخبة ما فيه، وزبدة ما يتضمنه من المعاني الشريفة ويحويه، وبرغم ذلك فقد خالَفَهُ في مسائل يسيرة، من التي أَوْدَعَها كتابَهُ، فقامَ هذا البحثُ بجمعها وتفحّصَ تناولَهُ لها، فكانت الحصيلةُ الخروجَ بالنتائج الآتية:

١. كان ابنُ مكتوم موافقاً لأبي حيّان في أغلب ردوده النّحويّة على الزمخشريّ وابن عطيّة، وفي المسائل النّحويّة التي اختارها ورجّحها في تفسيره البحر المحيط.
٢. خَالَفَ ابنُ مكتوم أبا حيّان في مسائل نحويّة وصرفيّة وصوتيّة وبلاغيّة، في الدّرّ اللّقيط، وأتى هذا البحثُ على المسائل النّحويّة فحسب؛ لأنّه جعلَها موضوعَهُ.
٣. بلغتِ المسائلُ النّحويّةُ التي خَالَفَ فيها ابنُ مكتوم أبا حيّان مخالفةً صريحةً ستَ مسائل، والمقصود بالمخالفة الصريحة، المسائل التي صرّح فيها ابنُ مكتوم بمخالفته لأبي حيان أو عَرَضَ فيها للخلاف، واختار منها رأياً مخالفاً له، وهذه المسائلُ تتمثل فيما يأتي:

أ. مَنَعَ أبو حيّان إتيان (أنْ) المصدريّة وما دخلت عليه ظرفَ زمان، وجعل ذلك مختصاً بـ (ما) المصدريّة، فخالفَهُ ابنُ مكتوم فأجَازَ إتيانها وانتصر لرأي الزمخشريّ.ب. مَنَعَ أبو

حيّان نصبَ المفعول معه دون تقدّم فعل عليه، بعد مبتدأٍ محذوف الخبر، فخالفَهُ ابنُ مكتوم فأجازَ نصبَهُ وانتصر لرأي ابن عطيّة.

ج. ذَهَبَ أبو حيّان إلى أنّ اكتساب البناء بسبب الإضافة إلى المبنيّ ليس مختصاً بالأسماء المبنيّة فخالفَهُ ابنُ مكتوم في ذلك، ووافق جمهور النّحويّين.

د. مَنَعَ أبو حيّان حذف الموصوف وإقامة صفتَهُ كلمةَ (أيّ) مُقَامَهُ، فخالفَهُ ابن مكتوم ورجّح الجواز، ومَالَ إلى رأي الزمخشريّ.

هـ.أجازَ أبو حيّان العطفَ على موضع اسم (إنّ) بعد تمام الخبر، ونقَلَ الإجماع على ذلك، ولم يرفض العطف على موضع اسم (إنّ) قبل تمام الخبر، وأقرَّهُ في تأويل كلمة (الصَّابِئُونَ) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هادُوا وَالصَّابِئُونَ...﴾، فخالفَهُ ابنُ مكتوم فمنعَ العطف مطلقاً، وخَرَقَ الإجماع.

و.أجازَ أبو حيّان حذفَ المعطوفِ وحرفِ العطف (الواو) إذا دلّ دليلٌ عليهما، فخالفَهُ ابنُ مكتوم ورجّح عدم الحذف.

هوامش البحث:

١ ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، **غاية النهاية في طبقات القراء**، ط١، (القاهرة: مكتبة ابن تيمية، ١٣٥١هـ)، ج١، ص٧٠.

٢ الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك، **أعيان العصر وأعوان النصر**، ط١، تحقيق: علي أبو زيد وآخرون، (بيروت: دار الفكر، ١٩٩٨م)، ج١، ص٢٦٥.

٣ انظر: ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، **الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة**، (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت)،ج١، ص٢٠٦.

٤ انظر: ابن مكتوم، أحمد بن عبد القادر بن أحمد، **تفسير البحر المحيط (وبهامشه) النهر الماد و الدر اللقيط**، ط١، (القاهرة: دار السعادة، ٢٠١٨م)، ج١، ص٤.

٥ انظر: أبو بكر بن الأنباري، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**، ط١، تحقيق: جودة مبروك محمد، (صيدا: المكتبة العصرية، ٢٠٠٤م)، ج١، ص١٢٩.

٦ ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ط١، تحقيق: مازن المبارك، (دمشق: دار الفكر، ١٩٨٥م)، ج١، ص٤٣٩.

٧ سكري، أبو سعيد الحسن بن الحسين، **شرح أشعار الهذليين**، ط١، تحقيق: عبد الستار فراج ومحمود شاكر، (القاهرة: دار العروبة، ١٣٨٤هـ)، ج ١١٧٥

٨ سورة البقرة، الآية ٢٥٨.

٩ سورة غافر، الآية ٢٨.

١٠ سورة يوسف، الآية ٦٦

١١ أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، **البحر المحيط**، (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت)، ج٢، ص٦٢٦.

١٢ سورة هود، الآية ١٠٨.

١٣ انظر: ابن مكتوم، أحمد بن عبد القادر بن أحمد، **تفسير البحر المحيط (وبهامشه) النهر الماد والدر اللقيط**، ج٥، ص٣٢٣.

١٤ ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ج١، ص٤٣٩.

١٥ سورة النساء، الآية ١٩

١٦ أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، **البحر المحيط في التفسير**،ج١٠، ص٣٧٠.

١٧ سورة الإنسان، الآية ٣٠

١٨ انظر: الزمخشري، محمود بن عمرو بن أحمد، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الاقاويل فى وجوه التأويل**، (القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٤٧م)، ج٤، ص٦٧٦.

١٩ أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، **البحر المحيط**، ج١٠، ص٣٧٠.

٢٠ انظر: أبو بكر بن الأنباري، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ج١، ص٢٠٠.

٢١ سورة يونس، الآية ٢٨.

٢٢ أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، **البحر المحيط**، ج٦، ص٥٠.

٢٣ الخَفَاجي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر، **حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي، الْمُسَمَّاة: عِنَايةُ القَاضِى وكِفَايةُ الرَّاضِى عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوي**، (بيروت: دار صادر، د.ت)، ج٥، ص٢٣.

٢٤ سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، **الكتاب**، ط٣، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٨م)، ج١، ص٣٠٥.

٢٥ السيرافي، الحسن بن عبد الله بن المرزبان، **شرح كتاب سيبويه**، ط١، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨)، ج٢، ص١٨٩.

٢٦ انظر: ابن مالك، محمد بن عبد الله، **شرح تسهيل الفوائد**، ط١، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، (القاهرة: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٩٠م)،ج٢، ص١٧٩.

٢٧ ابن مكتوم، أحمد بن عبد القادر بن أحمد، **تفسير البحر المحيط (وبهامشه) النهر الماد والدر اللقيط**، ج٥، ص١٥١

٢٨ انظر: ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ط١، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (القاهرة: دار الطلائع، ٢٠٠٩م)، ج٢، ص٢٠٣؛ انظر: ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي، **شرح ابن عقيل**، ط٢٠، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (القاهرة: دار التراث، ١٩٨٠م)، ج٢، ص٩٢– ٩٣.

٢٩ انظر: الصيمري، عبد الله بن علي بن إسحاق، **التبصرة والتذكرة**، ط١، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى، (دمشق: دار الفكر، ١٩٨٢م)، ج١، ص٢٥٧.

30 سورة الأنبياء، الآية ٢٢

٣١ انظر: أبو بكر بن الأنباري، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، **الإنصاف في مسائل الخلاف** ، ج١، ٢٤٩.

٣٢ انظر: ابن مالك، محمد بن عبد الله، **شرح تسهيل الفوائد**، ج٢، ص٣١٢؛ الأستراباذي، محمد بن الحسن الرضي، **شرح الكافية**، ط١، تحقيق: يوسف حسن عمر، (ليبيا: جامعة قار يونس، ١٩٧٥م)، ج٣، ص١٨٠؛ ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ج١، ص٢١١.

٣٣ سورة هود، الآية ٦٦

٣٤ انظر: أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، **البحر المحيط في التفسير**،ج٦، ص١٧٧.

٣٥ سورة هود، الآية ٨٩

٣٦ النابغة الذبياني، زياد بن معاوية بن ضباب، **ديوان النابغة الذبياني**، ط١، تحقيق: عباس عبد الساتر، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٦م)، ص٣٢

٣٧ انظر: أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، **البحر المحيط في التفسير**،ج٦، ص٢٠٠؛ انظر: أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، ط١، تحقيق: رجب عثمان محمد، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٨م)، ج٤، ص١٨٢٩.

٣٨ النابغة الذبياني، زياد بن معاوية بن ضباب، **ديوان النابغة الذبياني**، ص٣٤.

٣٩ انظر: ابن مكتوم، أحمد بن عبد القادر بن أحمد، **تفسير البحر المحيط (وبهامشه) النهر الماد والدر اللقيط**، ج٥، ص٢٣٩.

٤٠ انظر: سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، **الكتاب**، ج٣، ص١٤٠؛ انظر: ابن السراج، محمد بن السري بن سهل، **الأصول في النحو**، ط١، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م)، ص٢٧٥؛ انظر: الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد، **شرح التصريح على التوضيح**، ط١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م)، ج١، ص٢٦٥؛ انظر: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن كمال الدين، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ط١، تحقيق: أحمد شمس الدين، (بيروت: محمد علي بيضون، ١٩٩٨م)، ج٢، ص٢٤٣.

٤١ انظر: البغدادي، عبد القادر بن عمر، **شرح أبيات مغني اللبيب**، ط١، تحقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، (بيروت: دار المأمون للتراث، ١٩٣٩م)، ج٧، ص١٢٨.

٤٢ انظر: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن كمال الدين، **الأشباه والنظائر**، ط١، تحقيق: عبد الإله نبهان وآخرون، (دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٩٨٧م)، ج٣، ص٣١٠ – ص٣١١.

٤٣ انظر: ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي، **شرح ابن عقيل**، ج٢، ص٩٣.

٤٤ ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش، **شرح المفصل للزمخشري**، ج٢، ص٢٥٢.

٤٥ انظر: الزمخشري، محمود بن عمرو بن أحمد، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، ج٢، ص٥.

٤٦ سورة الأنعام، الآية ٢

٤٧ أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، **البحر المحيط**، ج٤، ص٤٣٣.

٤٨ انظر: ابن مكتوم، أحمد بن عبد القادر بن أحمد، **تفسير البحر المحيط (وبهامشه) النهر الماد والدر اللقيط**، ج٤، ص٦٦.

٤٩ الفرزدق، همام بن غالب بن صعصعة، **ديوان الفرزدق**، ط١، شرحه: علي فاعور، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٦م)، ص٣٦٠.

٥٠ سورة الانفطار، الآية ٨

٥١ ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ج١، ص٢٩٣.

٥٢ الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، ط١، تحقيق: علي عبد الباري عطية، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ)، ج١٥، ص٢٦٩.

٥٣ انظر: ابن الأنباري، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ج١،ص١٨٦.

٥٤ انظر: ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش، **شرح المفصل للزمخشري**،ج١، ص٥٤٢.

٥٥ سورة المائدة، الآية ٦٩.

٥٦ انظر: سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، **الكتاب**، ج٢، ص ١٠٠.

٥٧ ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش، شرح المفصل للزمخشري ، ج١، ص٥٤٣ – ٥٤٤.

٥٨ ابن مالك، محمد بن عبد الله، **شرح تسهيل الفوائد**، ج٢، ص٥٢.

٥٩ البغدادي، عبد القادر بن عمر، **شرح أبيات مغني اللبيب** ، ج٤، ص ٤٢.

٦٠ انظر: أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، ج٣، ص٢٨٩.

٦١ سورة المائدة، الآية ٦٩

٦٢ أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، **البحر المحيط**، ج٤، ص ٣٢٥

٦٣ سورة الأحزاب، الآية ٥٦.

٦٤ أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، **البحر المحيط**، ج٧، ص٢٤٨.

٦٥ انظر: ابن مكتوم، أحمد بن عبد القادر بن أحمد، **تفسير البحر المحيط (وبهامشه) النهر المادد والدر اللقيط**،ج٤، ص١٨٦، ١٨٧.

٦٦ انظر: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن كمال الدين، **الأشباه والنظائر**، ج٣، ص٨٦.

٦٧ انظر: أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، **ارتشاف الضرب**، ج٤، ص ٢٠١٧، ٢٠١٨.

٦٨ سورة النحل، الآية ٨١

٦٩ انظر: أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، **البحر المحيط**، ج٦، ص٥٧٧.

٧٠ سورة الحديد، الآية ١٠

٧١ انظر: أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، **البحر المحيط**، ج١٠، ص١٠٢.

٧٢ انظر: ابن مكتوم، أحمد بن عبد القادر بن أحمد، **تفسير البحر المحيط (وبهامشه) النهر المادد و الدر اللقيط**، ج٨، ص٢١٩.

٧٣ النابغة الذبياني، زياد بن معاوية بن ضباب، **ديوان النابغة الذبياني**، ص ١٢٠.

٧٤ سورة النحل، الآية ٥

References المراجع

’Abu Ḥayyān al-’andalusiy, Moḥammad Bin Yusuf, *al-Baḥr al-Muḥiṭ Fi al-Tafseer*, 1st Edition, (Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, no date).

’Abu Ḥayyān al-’andalusiy, Moḥammad Bin Yusuf, *Ierteshāf al-Ḍarb Min Lisān al-ʻarab*, 1st Edition, Taḥqiq: Rajab ‘Othmān Muḥammad, (Cairo: Maktabah al-Khānjiy, 1998).

Abū al-Bakar al-’anbāriy, Moḥammad Bin al-Qāsim, *al-Inṣāf Fi Masā’il al-Khilāf Baina al-Naḥwiyyn al-Baṣriyyn Wa al-Kufiyyn*, 1st Edition, Taḥqiq: Jodah Mabruk Moḥammad, (Beirut: al-Maktabah al-‘aṣriyyah, 2004).

Al-’Alusiy, Shihāb al-Din Maḥmoud Bin ‘abd Allah, *Roḥ al-Maʻāniy*, 1st Edition, Taḥqiq: ‘ali ‘abd al-Bāriy ‘aṭā, (Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, 1415 AH).

Al-’azhariy, Khālid Bin ‘abd Allah Bin ’abi Bakr Bin Muḥammad, *Sharḥ al-Taṣreeḥ ʻalā al-Tawḍeeh* , 1st Edition, (Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, 2000).

Al-Baghdadiy, ‘abd al-Qādir Bin ‘Omar, *Sharḥ Shawāhed Mughniy al-Labib*, 1st Edition, Taḥqiq: ‘abd al-‘aziz Rabāḥ, Wa ’aḥmad Yusof Daqqāq, (Beirut: Dār Al-Ma’moun Li al-Turāth, 1939).

Al-Farazdaq, Hammām Bin Ghāleb, *Diwān al-Farazdaq*, 1st Edition, Sharḥah: ‘ali Fā‘ur, (Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, 1986).

Al-Jarjāni, ‘abd al-Qāhir Bin ‘abd al-Raḥmān Bin Moḥammad, *al-Jumal Fi al-Naḥu*, 1st Edition, Taḥqiq: ‘ali Haidar, (Damascus: Maktabah al-Lughah al-‘arabiyyah, 1972).

Al-Nabighah al-Zubyāniy, Ziad Bin Mu‘āwiyah Bin Ḍabāb, *Diwān al-Nabighah al-Zubyāniy*, 1st Edition, Taḥqiq: ‘Abbās ‘abd al-Sāter, (Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, 1996).

Al-Ṣafadiy, Ṣalāḥ al-Din Khalil Bin ’Aybak, *’aʻiyān al-ʻaṣr Wa ’aʻwān al-Naṣr*, 1st Edition, Taḥqiq: ‘ali ’abu Zayd Wa ’ākharun, (Beirut: Dār al-Fikr, 1998).

Al-Ṣaimariy, ‘abd Allah Bin ‘ali Bin Isḥāq, *al-Tabṣrah Wa al-Tazkirah*, 1st Edition, Taḥqiq: Fatḥiy ’aḥmad Muṣṭafā, (Damascus: Dār al-Fikr, 1982).

Al-Raḍiy al-’Ustrābāziy, Moḥammad Bin al-Ḥassan, *Sharḥ al-Raḍiy Li Kāfiat Ibn al-Ḥājeb*, 1st Edition, Taḥqiq: Yusof Ḥassan ‘Omar, (Bani Ghazi: Jāmi‘ah Qaryounis, 1975).

Al-Serāfiy, al-Ḥasan Bin ‘abd Allah Bin al-Marzbān, *Sharḥ Kitāb Sebawaih*, 1st Edition, Taḥqīq: ’aḥmad Ḥasan Mahdaliy Wa ‘ali Sayed ‘ali, (Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, 1994).

Al-Suyuṭiy, Jalāluddin, ‘abd al-Raḥmān Bin ’abi Bakr, *al-’ashbāh Wa al-Naẓā’er*, 1st Edition, Taḥqiq: ‘abd al-’Ilāh Nabhān Wa ’ākharon, (Damascus: Majma‘ al-Lughah al-‘arabiyyah, 1987).

Al-Suyuṭiy, Jalāluddin, ‘abd al-Raḥmān Bin ’abi Bakr, *Huma‘ al-Hawāmi‘ Fi sharḥ jam‘ al-Jawāmi‘*, 1st Edition, Taḥqiq: ’aḥmad Shams al-Din, (Beirut: Moḥammad ‘ali Bayḍoun, 1998).

Al-Zamakhshariy, Maḥmud Bin ‘amr Bin ’aḥmad, *al-Kashāf ‘an ḥqā’iq al-Tanzeel*, 3rd Edition (Beirut: Dār al-Kitāb al-‘arabi, 1947).

Ibn ‘Aqeel, ‘abd Allah Bin ‘abd al-Raḥmān al-‘aqiliy, *Sharḥ Ibn ‘aqeel*, 20th Edition, Taḥqiq: Moḥammad Moḥiyy al-Din ‘abd al-Ḥamid, (Cairo: Dār al-Turāth, 1980).

Ibn Ḥajar, ’aḥmad Bin ‘ali al-‘asqalāniy, *al-Durar al-Kāminah Fi ’A‘iān al-Mi’ah al-Thāminah*, (Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, no date).

Ibn al-Jazari, Muḥammad Bin Muḥammad Bin Yusuf, *Ghāyat al-Nehāyah Fi Ṭabaqāt al-Qorrā’*, 1st Edition (Cairo: Maktabah Ibn Taymiyyah, 1351 AH).

Ibn Hishām al-’anṣāriy, ’abu Moḥammad, Jamāl al-Din, ‘abd Allah Bin Yusuf, *’awḍaḥ al-Masālek ’ilā ’Alfiyyat Ibn Mālik*, Taḥqiq: Moḥammad Moḥiyy al-Din ‘abd al-Ḥamid, (Cairo: Dār al-Ṭalā’i‘, 2009).

Ibn Hishām، Jamāl al-Din ‘abd Allah Bin Hishām al-Anṣārī,. *Mogniy al-Labib ‘an kutub al-’a‘arīb*, 1st Edition, Taḥqiq: Māzen al-Mobārak, (Damascust: Dār al-Fikr, 1985).

Ibn Maktoum, ’aḥmad Bin ‘abd al-Qādir Bin ’aḥmad, *Tafseer al-Baḥr al-Muḥiṭ* Wa Bi hāmisheh al-N*ahr al-Mād Wa al-Dur al-Laqiṭ*, (Cairo: Dār al-Sa‘ādah, 1328 AH).

Ibn Manẓur, Moḥammad Bin Makram, *Lisān al-‘arab, 3rd Edition*, (Beirut: Dār Ṣāder, 1414 AH).

Ibn Mālik, Moḥammad Bin ‘abd Allah, *Sharḥ Tasheel al-Fawā’id*, 1st Edition, Taḥqiq: ‘abd al-Raḥmān al-Sayed, Wa Muḥammad Badawiy al-Mukhtoon, (Cairo: Hajar Li al-Ṭibā‘ah Wa al-Nashr, 1990).

Ibn Saydah, ’abu al-Ḥasan ‘ali Bin Ismā‘il, *al-Muḥkam Wa al-Muḥaiṭ al-’a‘zem*, 1st Edition, Taḥqiq: ‘abd al-Ḥamid Hindāwiy, (Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, 2000).

Ibn Yaʿish, Yaʿish Bin ‘ali, *Sharḥ al-Mofaṣṣal*, 1st Edition, Taḥqīq: ’Imil Badi‘ Ya‘qub, (Beirut: Dār al-Kutub, 2001).

Sībawaih ‘amr Bin Qumbur, *al-Kitāb*, 3rd Edition, Taḥqīq: ‘abd al-Salām Moḥammad Hāroun, (Cairo: Maktabah al-Khānjiy, 1998).

Sukariy, ’abu Sa‘id al-Ḥasan Bin al-Ḥussein, *Sharḥ ’ash‘ār al-Hazaliyyn*, 1st Edition, Taḥqiq: ‘abd al-Sattār Faraj Wa Maḥmud Shāker, (Cairo: Dār Al-‘urubah, 1384 AH).